تقرير

لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

لسنة 2007

مديرية التشريع والمراقبة والعلاقات الخارجية
قسم اللجن الدائمة والجلسات العامة
مصلحة اللجن الدائمة

الولاية التشريعية 2006 - 2015
السنة التشريعية العاشرة
دورة أكتوبر 2006

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين ،

أتشرف بأن أقدم للمجلس الموقر، تقرير لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، بمناسبة مناقشتها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2007.

ولعلمكم، فقد عقدت اللجنة يوم الاثنين 04 دجنبر 2007،اجتماعا برئاسة رئيس اللجنة، السيد عمر الجزولي،وحضره وزير الداخلية السيد شكيب بنموسى،وعدد من أطر الوزارة.

بعد افتتاح الرئاسة للاجتماع،بكلمة ترحيبية،تم التعبير من خلالها،عن الاستعداد التام للجنة رئاسة وأعضاء،للتعاون،والتحاور الإيجابي مع الوزارة،فضلا عن اتخاذ مبادرات تروم تنشيط عمل اللجنة،من خلال القيام بزيارات ميدانية، وعقد جلسات للتداول في مواضيع وقضايا تستأثر باهتمام السادة المستشارين.

ومن جانبه تفضل السيد الوزير، بتقديم عرض مفصل، حول مشروع الميزانية، الذي يندرج ضمن التوجهات العامة للقانون المالي المستمدة أسسه من التعليمات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله،والرامية إلى تحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد،وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة إضافة إلى تدعيم آليات التضامن الاجتماعي.

السيد الوزير، قدم بالمناسبة جردا للمنجزات التي تحققت في السنة الحالية 2006،والتي تأمل الوزارة إنجازها مستقبلا سواء ماارتبط منها بتعزيز مسلسل اللامركزية ،وإصلاح الجبايات المحلية،وكذا بتنفيذ برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،الاستحقاقات الانتخابية،و بتحديث الإدارة الترابية وتنمية مواردها.

وللإطلاع على مزيد من التفاصيل،يمكن الرجوع إلى نص العرض المرفق بهذا التقرير.

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

على ضوء المعطيات،والبرامج التي جاءت في نص العرض، تفضل السادة المستشارون ،فأدلوا من خلال مداخلاتهم بأفكار وملاحظات، وتصورات،تخص المجالات والقطاعات التي تتولى إدارتها وزارة الداخلية،فضلا عن قضايا،واهتمامات ذات صبغة محلية ،إقليمية

وجهوية،كما تم الاستفسار عن ظروف ومآل المشروعية القانونية للمتابعات، والأحكام التي ترتبت عن الاستحقاقات الانتخابية التي همت تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين.

وفيما يلي القضايا التي انصبت عليها تساؤلات واستفسارات المتدخلين:

- تثمين مبادرة جلالة الملك محمد السادس بخصوص قضية الوحدة الترابية،ومباركة الحل السياسي الممثل في الحكم الذاتي ، الذي يضمن لسكان الأقاليم الصحراوية تدبير شؤونهم الجهوية،في نطاق سيادة المملكة،ووحدتها الوطنية والتراتبية.
- المطالبة بتطوير الترسانة القانونية، والقيام بإصلاحات عميقة في مجال اللامركزية،والديمقراطية المحلية،ومواكبة هذا الإصلاح بإجراءات مالية تعزز استقلالية الجماعات المحلية.
- الإشادة بروح ومضامين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،التي شخصت الوضعية الاجتماعية للبلاد بتدقيق وتركيز ،هدفها محاربة الهشاشة والإقصاء الاجتماعي،والحد من ظواهر الفقر في المجال القروي والحضري.

- الإشارة التي تنازع الاختصاص في مجال التعمير بين الوكالات الحضرية والمجالس الجماعية الشيء الذي يؤثر سلبا على الاستثمار،وعرقلة طلبات المواطنين الخاصة بمشاريع البناء.

- ضرورة العناية المادية والمعنوية برجال الأمن،والقوات المساعدة، والوقاية المدنية،لتشجيعهم وتحفيزهم على أداء مهامهم على أحسن وجه،وفي ظروف مواتية.

- أثارة الإشكاليات المرتبطة بتطبيق القانون 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي،مع ضرورة تقديم مزيد من التوضيح بخصوص العلاقة بين مجلس المدينة ومجلس المقاطعة.

- الإشارة إلى الضجة الإعلامية التي رافقت ملف المتابعات القضائية ضد بعض المرشحين في انتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين ليوم 8 شتنبر 2006،ومصداقيتها،من الناحية القانونية والدستورية.

- المطالبة بضرورة وضع لوائح انتخابية جديدة ،علما أن اللوائح المعمول بها حاليا تشوبها عيوب كثيرة.

- ضرورة تعميم بطاقة التعريف الوطنية،استعداد الاستحقاقات المقبلة،وكذا وإعادة النظر في التقطيع الانتخاباتي اربتاطا مع التطورات الديمقراطية للبلاد.

- ضرورة التفكير في إيجاد صيغة واضحة ،وحل متفق عليه مع مستغلي أراضي الجموع.
- المطالبة بحذف الوصاية المالية على الجماعات.
- ضرورة وضع اتفاق إطار باعتباره مرجعية للحوار الاجتماعي.
- إصلاح منظومة التقاعد على مستوى الجماعات المحلية.
- المطالبة بخلق جهاز متخصص في محاربة ظاهرة الهجرة السرية.
- ضرورة مراجعة مسطرة منح القروض من طرف صندوق التجهيز الجماعي.
- هذا، وقد أثيرت قضايا مختلفة تهم تسيير الشأن المحلي،والمشاكل المرتبطة بالبيئة،والمغادرة الطوعية لموظفي الجماعات المحلية والإنعاش الوطني.

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على تساؤلات واستفسارات السادة المستشارين أكد السيد الوزير على أن عمل الوزارة يندرج في سياق بناء مجتمع ديمقراكي وحداثي قائم على التعددية السياسية والمصالحة مع الماضي بالإضافة إلى هيكلة المشهد السياسي وتنظيم انتخابات ديمقراطية ونزيهة وعصرنة

الإدارة العمومية، ولمواكبة هذه الإصلاحات تم فتح عديد من الأوراش في المجال الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تنمية بلادنا على كافة الأصعدة.

لذا فإن الوزارة على حد تفسير السيد الوزير يضطلع بدور مهم في إنجاز العديد من مرافق القرب والعمل على تدارك العجز الاجتماعي وتحقيق نوع من التضامن فالوزارة فاعل أساسي إلى جانب القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والنسيج الجهوي وهي تبذل قصارى جهدها محاكمة راشدة لتدبير السياسات العمومية في كل القطاعات التي نشرف عليها.

كما أن وزارة الداخلية،تعتبر عضوا في حكومة متضامنة ومتجانسة،مع كل أعضاء الحكومة،وفي نفس الوقت لها مسؤولية في تطبيق القانون،وضمان الأمن والحريات العامة تعمل في هذا بكل حياد،كما أن عملها يدخل في إطار المفهوم الجديد للسلطة.

وعليه، وعلى ضوء ماسبق،تطرق السيد الوزير إلى مواضيع تتعلق بالانتخابات،والأمن،والعمل الميداني للجماعات المحلية،وبرنامج التنمية البشرية وأراضي الجموع.

فيما يخص الاستحقاقات الانتخابية ،تم التأكيد أن الوزارة قامت من جانبها بتوفير الجو الملائم والشفاف،على المستوى الوقائي والاحترازي،

بالنسبة للانتخابات التي عرفها المغرب مؤخرا والمتعلقة بتحديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين أما بخصوص الانتخابات المقبلة،شدد السيد الوزير مدى حرص الوزارة على أن تمر هي الأخرى بنزاهة وشفافية،وحياد إيجابي مؤكدا،على المسؤولية المشتركة في إنجاحها،على الأحزاب السياسية،ووسائل الإعلام،والمجتمع المدني.

وبالنسبة للجانب الأمني،أبرز السيد الوزير،أنه رغم محدودية الإمكانيات،مقارنة مع حاجيات هذا القطاع،فقد تحقق الكثير من المنجزات الهامة،كتفكيك أكثر من سبع خلايا إرهابية و280 شبكة لتهجير البشر،ومكافحة المخدرات ولأجل تحسين الوضع الأمني،تمت الإشارة إلى أن الوزارة تعتزم وضع خطة أمنية لإعادة هيكلة المصالح الأمنية ودعمها.

وفيما يتعلق بالجماعات المحلية،فالوزارة تسعى إلى بلورة رؤيا استراتيجية لعقلنة اتخاذ القرار المحلي وخلق شركات تفاعلية،وتطوير أساليب ممارسة الوصاية ،وملائمة قدراتها الجبائية،وتنمية كفاءاتها الفكرية.

وبالنسبة للتقطيع الانتخابي،فالوزارة بصدد إعداد مشروع قانون،سيقدم بعد انتخابات 2007.

وبخصوص أرضي الجموع،ذكر السيد الوزير باليوم الدراسي الذي نظم في السنة الماضية ،والذي حاول تقنين الاستثمار في هذه الأراضي،مع المحافظة على ذوي الحقوق،بتشغيلهم وتعويضهم من جهة أخرى.

وفي الختام،طمأن السيد الوزير ،السادة أعضاء اللجنة،أن ماجاء في تدخلاتهم سيكون محط دراسة من قبل وزارته،كما سيتم إعداد جواب كتابي على ذلك.

هذا وقد صادقت اللجنة على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2007 ،بشقيها الاستثمار والتسيير التي رصد لها مبلغ إجمالي ناهز 11.6 مليار درهما بما في ذلك اعتمادات الإلتزام بالنتيجة التالية :

الموافقون : 9

❖ **المعارضون** : 4

❖ **الممتنعون** : لا أحد .

مقرر اللجنة :

عبد اللطيف أبدوح

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

- - -

عرض وزير الداخلية
أمام لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية
بمجلس المستشارين
حول
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية
برسم سنة 2007

دجنبر 2006

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أعرض على أنظاركم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المقبلة، وقبل ذلك، أود أن أهنئ السادة المستشارين المحترمين الذين فازوا في انتخابات تجديد ثلث هذا المجلس الموقر، متمنيا لهم التوفيق والسداد لأداء مهامهم التشريعية على الوجه الأكمل.

إن مشروع الميزانية الفرعية لهذه الوزارة يندرج ضمن التوجهات العامة للقانون المالي لسنة 2007 مستمدا أسسه من **التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**، والهادفة إلى تحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة فضلا عن تدعيم آليات التضامن الاجتماعي.

وقبل عرض المحاور الأساسية لهذا المشروع، سأقدم الحصيلة العامة لعمل هذه الوزارة خلال السنة الجارية مع استشراف الآفاق المستقبلية لأهم المنجزات؛ سواء تلك المرتبطة بتعزيز مسلسل اللامركزية وإصلاح الجبايات المحلية، أو بتنفيذ برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو بالاستحقاقات الانتخابية، أو بتحديث الإدارة الترابية وتنمية مواردها.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

تحصينا للمكتسبات التي حققتها بلادنا في إطار تعزيز وحدتنا الترابية، فإن تنمية أقاليمنا الجنوبية سيستمر حضورها بارزا ضمن المخططات التي تنهجها الدولة، وهو ما أكده **صاحب الجلالة** في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى الواحدة والثلاثين للمسيرة الخضراء قائلا حفظه الله:"(...) **كما أن المغرب سيواصل جهوده الدؤوبة، لتحقيق التنمية الشاملة، بهذه الأقاليم العزيزة علينا. وفي هذا الصدد، فإننا نوجه كل الفاعلين المعنيين، من سلطات عمومية ومنتخبة، وقطاع خاص، ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وسكان هذه الربوع الغالية، إلى تضافر جهودهم، وإيلاء عناية خاصة للبرامج التي تمس الواقع المعيش لرعايانا الأوفياء بالصحراء، إلى جانب الأوراش الهيكلية الكبرى، بتناسق مع المشاريع المبرمجة، في نطاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تضع هذه الأقاليم في صدارة أولوياتها.**" (انتهى كلام صاحب الجلالة).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الإنجاز المتواصل للمخطط التنموي 2004-2008 لوكالة تنمية وإنعاش الأقاليم الجنوبية ما فتئ يساهم في إعطاء دفعة قوية لتنمية هذه الأقاليم. والدليل على ذلك تحقيق منجزات همت السكن والتهيئة الحضرية، والبنيات التحتية والسياحة والصناعة التقليدية بالإضافة إلى أنشطة القرب والمشاريع المدرة للدخل فضلا عن دعم تأهيل الوحدات الصناعية وإنجاز المشاريع الكبرى المهيكلة.

إن هذه الدينامية، ما فتئت تعمل على إرساء الأسس المتينة لخلق قطب تنموي يضمن العيش الكريم و يوفر الطمأنينة والاستقرار لرعايا **صاحب الجلالة** بهذه الأقاليم وذلك في ظل مناخ الحرية والديمقراطية وسيادة الحق والقانون مما يجسده انخراط ساكنة الأقاليم الصحراوية بقوة في العمل السياسي، من خلال المشاركة في أنشطة الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات، وكذا في مختلف المسلسلات الانتخابية.

وللتذكير، فقد تفضل **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**، في شهر مارس من السنة الجارية بتنصيب أعضاء المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، وتعيين رئيس وأمين عام للمجلس. وقد نوه **جلالته** بمناسبة الذكرى الواحدة والثلاثين للمسيرة الخضراء بما يبذله هذا المجلس من جهود، سواء للدفاع عن مغربية الصحراء، أو في إعداد تصور بشأن الحكم الذاتي.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

تميزت هذه السنة، كما في علمكم، بتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين وذلك عملا بأحكام الفصل 38 من الدستور.

وفي هذا الإطار، سهرت الوزارة على الإعداد القانوني والمادي لتنظيم هذه الاستشارة الانتخابية لانتخاب تسعين (90) مستشارا من طرف الهيئات الناخبة المتألفة من ممثلي الجماعات المحلية والغرف المهنية وممثلي المأجورين.

وبهدف تحصين العملية الانتخابية، تم توجيه منشور مشترك بين وزارتي العدل والداخلية، إلى السادة الولاة والعمال وكافة السلطات الإدارية المحلية والأمنية وإلى السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف ووكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية، من أجل حثهم على التعاون والتنسيق التام واستغلال كل الإمكانيات ووسائل المراقبة المتاحة قانونا لضمان سلامة العملية الانتخابية.

كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات المصاحبة كتجميع مكاتب التصويت وتقليص عددها بكيفية لا تسمح بممارسة أي تأثير على إرادة الناخبين، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات ذات طابع وقائي واحترازي.

إن الإرادة الثابتة للحكومة في تخليق المسلسل الانتخابي تجسدت في تحمل السلطات العمومية لمسؤوليتها كاملة بتنسيق تام مع النيابات العامة، مما مكن من الوقوف على حالات يبدو أنها تشكل خرقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل وإن كانت في الحقيقة تعتبر تصرفات فردية وشخصية وغير عامة.

ونتيجة لذلك، تقدمت النيابات العامة بملتمسات لقضاة التحقيق من أجل إجراء بحوث بشأن حالات المرشحين المشتبه في لجوئهم إلى وسائل غير مشروعة للحصول على أصوات الناخبين.

ووفقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، قامت هذه الوزارة بمراجعة اللوائح الانتخابية إذ بلغ عدد الناخبين المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة، إلى غاية 31 مارس 2006، حوالي 14.6 مليون ناخبا.

كما أشرفت الوزارة على ملء المقاعد الشاغرة بمختلف المجالس المنتخبة عن طريق اللجوء إلى تطبيق مسطرة التعويض أو تنظيم انتخابات جزئية.

وفي إطار تفعيل مقتضيات قانون الأحزاب السياسية، تلقت هذه الوزارة، منذ العمل بالقانون الحالي، 4 ملفات تهم تصاريح تأسيس أحزاب سياسية جديدة، و4 ملفات تهم الملاءمة مع مقتضياته، وتصريح واحد باندماج ثلاثة أحزاب في حزب واحد. وقد تم التعامل مع هذه الملفات وفقا لمقتضيات وأحكام النص الجديد.

وبخصوص **الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية**، تم اتخاذ التدابير اللازمة سواء فيما يتعلق بإعداد الإطار التنظيمي لهذه العملية أو تحديد واحتساب المبالغ العائدة لكل حزب على أساس المعايير المقررة في القانون المذكور.

وعلى ضوء عدد المقاعد التي يتوفر عليها كل حزب في غرفتي البرلمان، تم تحديد المبالغ العائدة لكل هيئة سياسية. وتحويل المبالغ المذكورة إلى الحساب البنكي المفتوح باسم الحزب أو الاتحاد.

والجدير بالذكر أن المبلغ الكلي الذي رصدته الدولة لهذا الدعم يتحدد في 50 مليون درهما. وقد تم توزيع هذا المبلغ على شطرين متساويين بناء على المعيارين المنصوص عليهما في قانون الأحزاب السياسية. وهكذا خصص الشطر الأول الذي يساوي 50 % من مبلغ الدعم لعدد المقاعد التي يتوفر عليها كل حزب وكل اتحاد للأحزاب في مجلسي البرلمان. أما الشطر الثاني والذي يساوي بدوره 50% من مبلغ الدعم، فقد تم توزيعه على أساس عدد الأصوات التي نالها كل حزب خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2002.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن الدولة خصصت مبلغ 45 مليون درهم للمساهمة في تمويل الحملات الانتخابية التي قامت بها الهيئات السياسية والنقابات بمناسبة تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين منها 30 مليون درهما للأحزاب السياسية و 15 مليون درهم للنقابات.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

ستعرف بلادنا خلال السنة المقبلة إجراء انتخابات عامة تشريعية لانتخاب أعضاء مجلس النواب لولاية تشريعية جديدة، وستسهر وزارة الداخلية على تنظيم هذه الاستشارة الانتخابية وفقا لأحكام القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب.

وهكذا، وعملا بالتوجيهات المولوية السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**، وتبعا لما أسفرت عنه المشاورات التي تمت مع الأحزاب المكونة للأغلبية الحكومية بشأن الإجراءات والتدابير التي يتعين اتخاذها، وكذا التعديلات المقترح إدخالها على التشريع الانتخابي، عملت الوزارة على إعداد مشاريع النصوص القانونية التالية:

- مشروع قانون تنظيمي يتعلق بتغيير وتتميم القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب؛
- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون المتعلق بمدونة الانتخابات؛
- مشروع قانون بتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية العامة.

إن التعديلات المقترح إدخالها على النصوص الانتخابية تندرج في إطار دعم تأهيل الحقل السياسي، وهي الإصلاحات التي ستتواصل لتوفير المزيد من الضمانات التي تعتبر وسيلة سياسية تحقق الإرادة الراسخة لدى الجميع لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحظى بإقبال ومشاركة المواطنين في جو تنافسي شريف.

وفي هذا الإطار، فالكل مدعو، كما أكد على ذلك **صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله**، للمساهمة بفعالية في جهود تخليق الانتخابات والسمو بها عن المزايدات العقيمة، وعن الاستعمال اللامشروع للمال والنفوذ مع الترفع عن الحسابات الشخصية والحزبية، وجعل مصلحة الوطن والمواطنين هي العليا.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

تنفيذا **للتوجيهات الملكية السامية**، الرامية إلى الرفع من مستوى وأداء مصالح الأمن، ستواصل الوزارة مجهوداتها من أجل تطوير المرافق الأمنية وتعزيز الأمن العمومي وذلك من خلال عدد من الإجراءات تتمثل في:

- تعميم مصالح الشرطة على مجموع المناطق الحضرية بحيث تصبح كل دائرة حضرية تقابلها دائرة شرطة؛
- تعزيز فرق التدخل من أجل المحافظة على الأمن؛
- تطوير المستوى التقني والعلمي والعملي للشرطة القضائية والاستعلامات، العامة في أفق محاربة الجريمة المنظمة؛
- تحسين مستوى تحرك قوات الأمن عن طريق تكثيف وسائل التنقل والاتصال.

وهكذا، فبالنسبة لسنة 2006، فقد أعطيت الأولوية لتحقيق المشاريع ذات الطابع الاستعجالي والمنجزات الكفيلة بتفعيل العمل الأمني، وذلك على الصعيدين المركزي والجهوي.

وفي هذا الإطار، واصلت الوزارة تنفيذ البرامج المسطرة في مجال بناء بعض المقرات الجديدة للأمن، وتشييد وإصلاح بعض البنايات الإدارية بالإضافة إلى إصلاح وتجهيز المعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة واقتناء الأجهزة المعلوماتية والسلكية واللاسلكية، إذ تم إحداث نظام جديد للبرقيات الإلكترونية يعتمد كليا على معدات معلوماتية حديثة.

وكما تعلمون، فإن الوزارة تولي عناية فائقة لهيئة رجال الأمن اعتبارا للصبغة الخاصة والنبيلة لمهامها. ولذلك، فإنها لا تدخر جهدا لتوفير الإمكانيات الضرورية لعملها وضمان الوسائل الكفيلة بتنمية مواردها البشرية.

وفي هذا الصدد، فقد تم بشكل تصاعدي إحداث 100 منصبا سنة 2004، و600 سنة 2005 و3.000 منصبا سنة 2006. كما يرتقب إحداث 2.900 منصبا برسم الميزانية المقبلة.

ومن أجل تعزيز هذه الوحدات، وبهدف الرفع من مستوى التغطية الأمنية وتعبئة المعدات ووسائل التنقل والاتصال المتوفرة، تقرر إعادة انتشار العناصر المكونة سابقا للمجموعات الحضرية للأمن، وذلك في إطار مقاربة أمنية جديدة تتمثل في مد جسور التواصل بين المواطن ورجل الأمن وتحسين جودة أدائه في ظل احترام سيادة القانون.

وعلى مستوى الخدمات الاجتماعية، ستقوم الوزارة في إطار برنامجها السنوي2007، بتحسين خدمات التغطية الطبية و الصحية الخاصة برجال الأمن حيث سيتم إبرام اتفاقيتين للتأمين من أجل الإسعاف الصحي و توفير النقل الطبي، و كذا التأمين التكميلي للتغطية الصحية الإجبارية التي يتكفل بها الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي لفائدة رجال الأمن المرتبين في سلالم الأجور من 1 إلى 9، والذين لم تشملهم هذه التغطية.

ومن أجل توفير السكن، أبرمت الوزارة اتفاقيات مع كل من الشركة العامة العقارية و وكالة العمران على الصعيد الوطني و مع بعض المنعشين العقاريين في ميدان السكن الاجتماعي، فضلا عن إمكانية استفادتهم من قروض للسكن بفوائد تفضيلية تنفيذا للاتفاقيات المبرمة في هذا المجال مع بعض المؤسسات البنكية.

وفيما يخص المنجزات المرتبطة **ببطاقة التعريف الوطنية**، فقد تم خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2006 إلى 31 يوليوز إنجاز 1.807.411 بطاقة تعريف وطنية.

وفي إطار تحديث نظام تدبير هذه الوثيقة، تم اعتماد نظام تكنولوجيا حديثة يهدف إلى إحداث بطاقة وطنية جديدة تسمى **البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية** عوض بطاقة التعريف الوطنية الحالية. والغاية من إحداثها تقوية جودة تأمين هذه الوثيقة التعريفية وتطوير إمكانيات استعمالها. وتحتوي هذه البطاقة على إمكانيات إلكترونية متطورة من شأنها التقليل من حالات التزييف والتزوير وتحسين عمليات تحديد هوية المواطنين.

ومن أجل تخفيف عبء المساطر الإدارية، ستعفي البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية المواطنين من الإدلاء بعدد من الوثائق الإدارية.

وللإحاطة بالجوانب القانونية والتنظيمية لهذا المشروع تم إعداد مشروع قانون تحدث بموجبه **البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية**، صادق عليه مؤخرا المجلس الحكومي.

وعلى المستوى التقني، وللشروع في إنجاز هذا المشروع الضخم، فإن الإدارة العامة للأمن الوطني بصدد إحداث مركز لإنتاج بطاقة التعريف الوطنية بكل من الرباط ومراكش.

وبالموازاة مع ذلك، تم بالمدن الكبرى للمملكة، كمرحلة أولية، إحداث 21 مركزا لتسجيل المعطيات التعريفية من أصل 120 مركزا. وسيشرع العمل بهذه المراكز مع انطلاق اعتماد البطاقة الوطنية الإلكترونية.

كما عملت الإدارة العامة للأمن الوطني على توظيف تقنيين مختصين سيعملون بهذه المراكز، وخصصت برنامجا للتكوين المستمر يتماشى والتقنيات الجديدة المستعملة في هذه البطاقة.

وعلى مستوى **مكافحة المخدرات**، تم خلال سنة 2006، تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل خاصة في وضع اللبنات الأساسية لمشروع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة المخدرات، وذلك انطلاقا من تشخيص واقع هذه الآفة في بلادنا.

وترتكز هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور:

أولا: إتباع خطة عمل ترمي إلى التقليل من المساحات المزروعة بالقنب الهندي والعمل على تعويضها بزراعات بديلة وتوفير مجالات وفرص عمل مشروعة.

ثانيا: اعتماد خطة أمنية فعالة ومندمجة تتوخى محاربة المتاجرين في المخدرات سواء داخل المدن أو القرى.

ثالثا: توفير وتحسين آليات المراقبة وكذا تجميع وتبادل المعلومات الخاصة بالمخدرات، سواء تعلق الأمر بالكميات والأنواع المحجوزة، أو بطرق ومسالك ترويجها، وذلك قصد تضييق الطوق الأمني على شبكات ترويج المخدرات.

وفي إطار التفعيل المحكم للإستراتيجية الوطنية المتعلقة **بمحاربة الهجرة السرية**، قامت وزارة الداخلية بتعزيز وتنسيق دور ومهام مختلف الأجهزة المعنية بالمحاربة الميدانية لشبكات الهجرة السرية تطبيقا لمقتضيات القانون المتعلق بالهجرة وإقامة الأجانب الذي يشدد العقوبات على شبكات الاتجار في البشر.

وهكذا، فقد حرصت هذه الوزارة على تجهيز نقط تسلل المهاجرين السريين بالشواطئ والحدود بوسائل الرصد والمراقبة وتقوية وتأهيل الموارد البشرية المرصودة لمكافحة هذه الظاهرة.

وبفضل تضافر جهود كافة المتدخلين، تم منذ بداية هذه السنة إلى منتصف شهر نونبر تفكيك 342 شبكة للهجرة السرية وضبط 14.362 مهاجرا سريا، من بينهم 6.492 مغربيا و7.870 أجنبيا أغلبيتهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وللإشارة، فقد تم تسجيل تراجع في عدد محاولات الهجرة السرية بنسبة 62 % من الأجانب و 12% من المغاربة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

كما عملت هذه الوزارة بتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون وبعض الهيئات الدبلوماسية الإفريقية المعتمدة بالمغرب على ترحيل أكثر من 6900 مهاجرا سريا من مختلف الجنسيات إلى بلدانهم منذ سنة 2004.

وعلى مستوى **التعاون الدولي**، ساهمت الوزارة في إنجاح المؤتمر الأورو- إفريقي حول الهجرة والتنمية الذي احتضنته مدينة الرباط خلال شهر يوليوز من هذه السنة، سواء من خلال الاجتماعات التحضيرية والتنسيقية مع كافة الأطراف المعنية أو من خلال الدعم اللوجستيكي والتنظيمي.

وقد نوهت أشغال هذا المؤتمر، كما في علمكم، بأهمية المقاربة الشمولية لبلادنا في معالجة هذه الظاهرة.

وفي إطار تشجيع الهجرة المنظمة، تم خلال الدورة السابعة للجنة المغربية-الإسبانية المنعقدة بتاريخ 21 أبريل 2006، الاتفاق على تفعيل دور اللجينة المشتركة المعنية بالإدماج، وتدعيم الحوار الثنائي بخصوص تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة.

ومن أجل تدعيم الجهود التي تقوم بها السلطات العمومية في مجال مراقبة الحدود و الحد من ظاهرة الهجرة السرية، أبرم المغرب والإتحاد الأوروبي بتاريخ 22 غشت 2006 اتفاقية تهم معاهدة تمويل، يتم من خلالها إعطاء المغرب هبة مالية بمبلغ 67 مليون أورو، يخصص منها مبلغ 61 مليون أورو لفائدة القطاعات الأمنية المسؤولة عن هذا الملف.

ويكمن الهدف من هذه المعاهدة في رصد الموارد اللازمة لتطويق هذه الظاهرة عن طريق المحاربة الفعالة للهجرة السرية وكذا تطوير القدرات المنظوماتية والمؤسساتية الخاصة بمراقبة الحدود.

وفي ميدان **محاربة الإرهاب**، فإن السلطات المعنية تعمل على اتخاذ ما يلزم من تدابير تنظيمية ولوجيستيكية للرفع من مردودية الإدارة الترابية والمصالح الأمنية وذلك في إطار استراتيجية تقوم على:

- وضع ترسانة قانونية تساير التطور الذي عرفه العالم في هذا المجال، مع الحرص على التطبيق الصارم والسليم للمقتضيات والضوابط القانونية؛
- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفاعلة في مجال الجريمة الإرهابية؛
- تكثيف التعاون الدولي في مجال محاربة الإرهاب.

إن التصدي للإرهاب يتطلب تضافر جهود الإدارة والفاعلين السياسيين والقطاع الخاص وجميع مكونات المجتمع المدني المتشبثة بقيم الانفتاح والتسامح والمؤمنة بضرورة بناء مجتمع تحكمه قيم الحداثة والديمقراطية. كما يتطلب ذلك توخي اليقظة والحذر والتحلي بروح المسؤولية لدى الجميع حفاظا على أمن واستقرار بلادنا.

وبخصوص **المفتشية العامة للقوات المساعدة**، عرفت سنة 2006 مواصلة إنجاز البرنامج المرتبط ببناء وتجهيز الثكنات وتعزيز القطاع بالوسائل الضرورية.

وفي إطار الاهتمام بوحدات القوات المساعدة، ومن أجل تعويض النقص الحاصل في أجرة رجال الصف نتيجة تعديل نظام المعاشات العسكرية، تمت المصادقة على مرسوم يقضي بالرفع من مستوى التعويض عن الأعباء.

وعلى صعيد **الوقاية المدنية**، تميزت سنة 2006 بإعداد والشروع في تنفيذ برنامج عمل للفترة 2006 – 2008، والذي يشمل ما يلي:

- تجهيز مراكز الإغاثة بأحدث المعدات الخاصة بالإنقاذ ومواجهة الكوارث؛
- تجهيز المستودعات الوطنية بالمعدات والمستلزمات الضرورية لإغاثة وإيواء المنكوبين؛
- إنهاء أشغال بناء مقر جديد للمديرية وثكنات ومراكز جديدة للإغاثة؛
- تحسين تدبير الموارد البشرية بالتكوين لتنمية وتقوية قدراتها وتحقيق النجاعة والمردودية المطلوبة؛
- استعمال التقنيات الجديدة للاتصال.

أما بالنسبة لتدخلات وحدات الوقاية المدنية، فقد فاقت خلال الفترة الممتدة ما بين شهري يناير وشتنبر من هذه السنة 183.200 عملية تدخل عبر مجموع التراب الوطني، منها 16.316 عملية في المناطق القروية.

وعلى مستوى مكافحة الحرائق، تم إحداث وحدات إضافية للتدخل في فترة الصيف ولاسيما في المناطق الأكثر عرضة لأخطار الحرائق وتعزيز هذه الوحدات بالوسائل البشرية واللوجستيكية. وقد تم خلال الفترة الممتدة بين يناير وشتنبر إنجاز 260 تدخلا لإخماد الحرائق.

ومن أجل تعزيز الموارد البشرية لهذه الهيئة، تم خلال هذه السنة تنظيم مباراة لتوظيف 440 رقيبا و60 ملازما أول.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2006 تميزت ببرمجة أداء التعويضات عن ساعات العمل الليلي لفائدة رجال الوقاية المدنية برسم سنة 2004-2005، حيث خصص لهذه العملية 43 مليون درهما.

ومن أجل تدبير معقلن للمخاطر والأزمات، فإن فريق العمل الذي تم إحداثه على صعيد وزارة الداخلية، قد شرع في وضع استراتيجية تتوخى وضع برنامج واسع النطاق لاستباق الأزمات ونهج تنظيم محكم لعمليات التدخل والإنقاذ أثناء وقوع الكوارث الطبيعية والتكنولوجية والبيئية وذلك وفق مقاربة تشاركية ترتكز على تضافر جهود كافة المتدخلين في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

ترسيخا لفكر وفلسفة **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، التي أسس صاحب **الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**، قيمها ومبادءها، في خطابه التاريخي ل 18 ماي 2005، وضمانا للتدبير الجيد لاشتغال آلياتها، سهرت مختلف الأجهزة المتدخلة مركزيا، جهويا أو محليا على التتبع المباشر والمستمر للمشاريع المدرجة في إطار البرنامج الاستعجالي 2005 أو في إطار برنامج 2006- 2010.

فبرسم البرنامج الاستعجالي2005، تم إلى غاية شهر نونبر 2006، إنجاز 90% من مجموع المشاريع المبرمجة، أي ما يعادل 960 مشروعا من أصل 1104. أما المشاريع المتبقية، فتوجد في طور الإنجاز.

وجدير بالذكر، أن هذا البرنامج قد مكن من خلق دينامية على مستوى انخراط المتدخلين. كما ساهم في بلورة أهمية العمل التشاركي وتوسيع نطاق التقاء السياسات وتناغمها، فضلا عن المساهمة بشكل تدريجي في تنمية المؤهلات والكفاءات المحلية.

ولبلوغ الأهداف المتوخاة، ارتكزت المبادرة على مبدأ الحكامة الجيدة والمتمثلة فيما يلي:

- إنجاح عملية استهداف 403 جماعة قروية أكثر خصاصا و264 حيا حضريا يعاني من الإقصاء الاجتماعي.
- إحداث 16 لجنة جهوية و70 لجنة إقليمية و667 لجنة محلية للتنمية البشرية يفوق عدد أعضاء هذه اللجان 11.000 عضوا، وتضمن تمثيلية متوازنة حيث تتكون من المنتخبين والنسيج الجمعوي وممثلي المصالح الخارجية للإدارات.
- إعداد المخططات الجهوية لمحاربة الهشاشة والتهميش وكذا المبادرات المحلية للتنمية البشرية في كل المناطق المستهدفة.
- تعزيز قدرات وكفاءات الموارد البشرية المشرفة على تنفيذ المبادرة، حيث استفاد من الدورات التكوينية أزيد من 5000 إطارا ينتمون إلى الهيئات المنتخبة والمنظمات غير الحكومية والمصالح الإدارية؛
- وضع شبكة للخبراء لتقديم المساعدة التقنية والفنية للجن الجهوية والإقليمية والمحلية للتنمية البشرية.

أما بالنسبة لبرنامج **2006-2010**، فقد تم إلى حدود نونبر 2006 برمجة 4975 مشروعا بغلاف مالي إجمالي قدره 2,6 مليار درهما. وتتوزع هذه المشاريع على البرنامج القروي والبرنامج الحضري والبرنامج الأفقي وكذا برنامج محاربة الهشاشة.

وفي نفس الإطار، بلغت نسبة المشاريع الخاصة بتقوية الكفاءات 6 % من مجموع المشاريع المبرمجة. كما بلغ عدد المشاريع الخاصة بتأهيل المراكز الاجتماعية 500 مشروعا. وقد تميزت سنة 2006 بتحسن نسبة الأنشطة المدرة للدخل من مجموع المشاريع حيث ارتفعت من 14% بالنسبة للبرنامج الاستعجالي 2005 إلى أكثر من 30 % بالنسبة لسنة 2006.

وللتذكير، فقد تميزت سنة 2006 بتأسيس المرصد الوطني للتنمية البشرية كجهاز مستقل لدى الوزارة الأولى يتولى مهمة الإشراف والسهر على رصد وتحليل المعطيات الأساسية المتعلقة بالتنمية البشرية واقتراح تدابير لتحسين فعالية السياسات العمومية وتكريس ثقافة التقييم والتتبع.

وللحفاظ على الدينامية التي اتسم بها تنفيذ برامج هذه المبادرة، يجب على كافة المتدخلين المزيد من التعبئة لبلورة الأهداف النبيلة لهذا الورش الملكي الهام، وذلك من خلال تكثيف التواصل وتعزيز التلاقي والاندماج بين برامج الدولة والجماعات المحلية على الصعيد الترابي، حتى نتمكن كما أكد **صاحب الجلالة نصره الله**، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة، من "(...) **إحداث تغيير في ثقافة وسلوك الفاعلين فيها، والمستفيدين من برامجها، على حد سواء، بترسيخ مبادىء المشاركة والشراكة والحكامة الجيدة، باعتبارها من صميم الممارسة الديمقراطية الحديثة** (...)" *(نهاية الخطاب الملكي)*.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إن **الجماعات المحلية** مافتئت تشكل مكسبا استراتيجيا للتنمية وإنعاش الاقتصاد المحلي، وذلك عبر مساهمتها في دينامية النمو وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، فضلا عن انخراطها في التنمية البشرية.

وبناء عليه، فإن الجماعات المحلية اليوم معنية بتوظيف أمثل وناجع لمواردها سواء في إنجاز البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية أو لتدبير مرافق الخدمات العمومية الجماعية.

وفي هذا الصدد، تسعى المديرية العامة للجماعات المحلية إلى بلورة رؤية استراتيجية مستقبلية ترتكز على تفعيل مقتضيات الميثاق الجماعي وتعميق اللامركزية وملاءمة الوصاية وتنمية الموارد الجبائية والمالية للهيئات المنتخبة، فضلا عن تقديم الدعم المادي لإنجاز برامج التنمية المحلية.

كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى توفير الشروط اللازمة لإنجاح نظام وحدة المدينة وتأهيل المدن والقرى وتحديث الإدارة المحلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض محاور هذه الاستراتيجية ستكون موضوع نقاش مستفيض ضمن أشغال الملتقى الوطني حول تنمية المدن المزمع تنظيمه في شهر دجنبر من السنة الجارية.

ومن أجل ملاءمة الإطار القانوني للامركزية، فقد تميزت سنة 2006 بمصادقة المجلس الوزاري على مشروع قانون يتعلق بنظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية. ويرمي إلى إعادة هيكلة المنظومة الجبائية المحلية وتبسيطها سواء على مستوى التأسيس أو التحصيل.

ويعد هذا المشروع أحد الأوراش الهامة في مجال استكمال مسلسل الإصلاحات الهادفة إلى تجسيد وتعزيز اللامركزية ببلادنا.

ومواكبة لذلك، ستعمل الوزارة خلال سنة 2007 على اعتماد تنظيم هيكلي للمصالح الجبائية المحلية لعصرنة تدبيرها وتحفيز مواردها البشرية على غرار الإدارة الجبائية التابعة للدولة.

ومن جهة أخرى، تميزت سنة 2006 بحركية ملموسة على مستوى الدعم الممنوح للجماعات المحلية في إطار الحسابات الخصوصية، وذلك من خلال تنوع التدخلات التي قامت بها الوزارة كشريك استراتجي للجماعات المحلية في أفق تحقيق التنمية الشاملة.

وهكذا، فإن حصة الجماعات المحلية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة تعرف نسبة تزايد سنوي تقدر بـ 8%. وقد بلغت هذه الحصة برسم 2006، مع احتساب فائض التدبير لسنة 2005، حوالي 12.109.359.883 درهما. ويرتقب أن تصل هذه الحصة خلال سنة 2007 إلى 12.011.143.000 درهما دون احتساب الفائض المرتقب برسم السنة الحالية.

ومن أجل التوظيف الأمثل لمواردها المالية، تقوم الجماعات المحلية بوضع وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية بشراكة مع قطاعات ومؤسسات الدولة في مجالات مختلفة كالبنيات الأساسية والمرافق الجماعية والتأهيل الحضري للمدن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمراكز القروية علاوة على كل ما يتم إنجازه في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وباعتبارها وصية على الجماعات المحلية، تقوم وزارة الداخلية بمواكبة البرامج التنموية للجماعات المحلية، سواء على مستوى التخطيط والبرمجة أو على مستوى التنفيذ والدعم التقني والمالي.

فبالنسبة لحصيلة **برنامج الكهربة القروية الشاملة** فقد مكنت المشاريع المنجزة برسم الستة أشهر الأولى من سنة 2006 من رفع نسبة الكهربة بالعالم القروي إلى 85 % مقابل 81 % سنة 2005.

وقد ساهمت وزارة الداخلية سنة 2006 بما يفوق 135 مليون درهما لتمويل قسط من حصة الجماعات القروية التي لا تتوفر على اعتمادات مالية لتغطية التزاماتها تجاه هذا البرنامج.

وفيما يتعلق **بالبرنامج الوطني لتزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب** "PAGER"، تم رصد اعتماد مالي قدره 150 مليون درهما لفائدة الجماعات القروية التي لم تتمكن من توفير حصتها في التمويل.

وستمكن المشاريع المبرمجة خلال 2006 من رفع نسبة التزود بالماء بالوسط القروي إلى ما يقارب 80% .

وفي إطار تفعيل **البرنامج الوطني للتطهير السائل**، قامت وزارة الداخلية بشراكة مع مصالح وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة بإعداد الشطر الأول من البرنامج الوطني للتطهير السائل والذي يهم 130 مدينة ومركزا. وتقدر تكلفة هذا البرنامج بـ 8,3 مليار درهما. وقد تم خلال هذه السنة، تخصيص غلاف مالي قدره 325 مليون درهما موزعا على النحو التالي:

- 100 مليون درهما في إطار الاعتمادات المخولة من طرف الدولة لفائدة مشاريع التطهير السائل عن طريق وزارة الداخلية؛
- 150 مليون درهم في إطار الإعتمادات المخولة من طرف الدولة لفائدة مشاريع التطهير السائل عن طريق وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة؛
- 75 مليون درهم، تم رصدها من طرف وزارة الداخلية من حصة الجماعات المحلية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة.

وسيرصد لهذا القطاع خلال سنة 2007 غلاف مالي قدره 250 مليون درهما كمساهمة لدعم الجماعات المحلية لإنجاز مشاريع التطهير السائل.

ووعيا منها بالإكراهات المالية التي تواجهها بعض الجماعات في مجال **تدبير النفايات الصلبة**، عملت الوزارة خلال سنة 2006 على رصد غلاف مالي يقدر بـ 96,88 مليون درهما لتغطية بعض الأنشطة التي تهدف إلى تحسين تدبير النفايات الصلبة، كإنجاز الدراسات وتوفير المعدات اللازمة وإنجاز مطارح مراقبة وإعادة تهيئة المطارح الموجودة. أما خلال سنة 2007، فسيبلغ الدعم الإجمالي لإنجاز مشاريع التطهير الصلب حوالي 180 مليون درهما.

وفي مجال **المحافظة على البيئة**، عملت الوزارة على اقتناء 4 محطات قارة جديدة لقياس جودة الهواء بمدن القنيطرة وسلا والجديدة وآسفي بغلاف مالي يقدر بـ 8 ملايين درهما.

أما بخصوص **برنامج الطرق القروية**، فقد تمت المصادقة على 14 اتفاقية شراكة- إطار تهم الجهات و51 اتفاقية شراكة تهم العمالات والأقاليم. كما تم الشروع في إنجاز أولي العمليات الخاصة بهذا البرنامج.

ولمواكبة الجماعات المحلية، التي تأكد عدم قدرتها على تحمل تكلفة إنجاز المشاريع الطرقية المسطرة داخل مجالها الترابي، تقرر تقديم دعم مالي إجمالي يقدر بـ 100 مليون درهما طوال فترة البرنامج (2005-2015).

وبخصوص **برنامج الحماية من الفيضانات**، فقد خصصت وزارة الداخلية، إلى متم شتنبر 2006، مبلغ 139 مليون درهما كمساهمة لها في المشاريع التي انتهت الأشغال بها، وكذا تلك التي في طور الإنجاز.

وفي إطار **إعداد وتنفيذ برامج التأهيل الحضري**، قامت الوزارة بمواكبة مجموعة من الجماعات المحلية في المجالات المرتبطة بالتهيئ التقني للبرامج والدعم المالي لإنجازها حيث تقرر تخصيص غلاف مالي يفوق 10 مليار درهم، ممول من طرف مجالس المدن ومن منتوج الضريبة على القيمة المضافة وصندوق التجهيز الجماعي.

وللإشارة، فقد تم الشروع في تنفيذ 9 برامج للتأهيل الحضري بمدن الرباط وسلا وتمارة وطنجة وتطوان والمضيق-الفنيدق وأكادير ووجدة والدار البيضاء.

كما سيتم الشروع في إنجاز برامج أخرى تهم شفشاون والقنيطرة والمحمدية والجديدة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعداد برامج أخرى تتعلق بسطات وتازة وصفرو وسيدي قاسم ووزان ومديونة والنواصر وآسفي.

وسيتم خلال سنة 2007 إعداد برامج تتعلق بعمالات ومدن ورزازات، تارودانت، تيزنيت، أزرو، شتوكة- آيت باها، شيشاوة وتاوريرت.

وفي مجال **تأهيل المرافق الجماعية العمومية** ذات الصبغة التجارية المتعلقة خصوصا بالنقل الحضري ومجازر اللحوم الحمراء والمحطات الطرقية للمسافرين وأسواق الجملة للخضر والفواكه والمنتجات البحرية، تنكب الوزارة حاليا على إعداد أربع دراسات للوقوف على الوضعية الحقيقية لهذه المرافق، وكذا لوضع التصورات التي من شأنها تحسين تجهيزاتها والرفع من جودة خدماتها.

فبخصوص قطاع **النقل الحضري**، تواصل الوزارة مواكبة بعض الوكالات المستقلة لتجاوز الصعوبات التي تعترضها. كما تم برسم الميزانية المقبلة إحداث **حساب خصوصي لمواكبة إصلاح النقل الطرقي الحضري** بغلاف مالي سنوي قدره 200 مليون درهما. وسيرصد هذا الصندوق للنهوض بقطاع النقل الحضري عبر الحافلات خاصة النقل المدرسي والجامعي ودعم تجديد حظيرة سيارات الأجرة وتحسين جودة خدمات هذا المرفق وذلك في إطار تعاقدي.

أما على مستوى **المصالح ذات الامتياز**، فقد تمت خلال هذه السنة المصادقة على عدد من دفاتر التحملات لمنح امتياز خطوط النقل الحضري وعلى اتفاقيات شراكة، مع العلم أنه تمت كذلك المصادقة على قرارات فسخ اتفاقيات بعض الشركات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إيمانا منها بالدور الفعال الذي تقوم به **المراكز الجهوية للإستثمار** في تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيز المستثمرين، عملت وزارة الداخلية على تتبع إنجاز دراسة لتقييم أنشطة هذه المراكز. وقد تناولت هذه الدراسة النقط التالية:

- تقييم مدى جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين من قبل هذه المراكز؛
- تقييم حصيلة أنشطة المراكز الجهوية للاستثمار لسنتي 2003 – 2005 واستخلاص النتائج والتوصيات؛
- تحديد معايير الجودة والفعالية لاعتمادها كمؤشرات عن جودة الخدمات المقدمة من طرف هذه المراكز.

وكحصيلة لأنشطة هذه المراكز، تم خلال النصف الأول من السنة الجارية إحداث 9.224 مقاولة بزيادة بلغت 11.3% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2005. كما تزايد الحجم الإجمالي للاستثمارات خلال النصف الأول من سنة 2006 بـ: 79 % مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2005.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

تماشيا مع الإستراتيجية المعتمدة من طرف هذه الوزارة لتدبير أمثل للرصيد العقاري للجماعات السلالية والنهوض بأوضاع ذوي الحقوق وتحسين ظروف عيشهم، تم خلال هذه السنة، القيام بالأنشطة التالية:

- على مستوى المحافظة على الأراضي الجماعية، تم وضع تصاميم أولية لما يفوق 30 ألف هكتارا وتحديد 120 ألف هكتارا. بالإضافة إلى إيداع 41 مطلب تحفيظ تهم مساحة إجمالية تقدر بحوالي 1.600 هكتارا.
- على صعيد تدبير واستثمار العقارات الجماعية، تم خلال هذه السنة إبرام 248 عقد كراء مع مستثمرين خواص لاستغلالها لأغراض فلاحية وتجارية وصناعية وخدماتية و19 عقد لاستغلال المقالع. كما تم التوقيع على 80 عقد بيع لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.
- وفيما يخص توظيف العائدات المالية للجماعات السلالية، تمت خلال هذه السنة المصادقة على 19 مشروعا بغلاف مالي يقدر بـ 6 ملايين درهما، ستستفيد منها 12 جماعة سلالية موزعة على 7 أقاليم. كما أعطيت الموافقة المبدئية على 58 مشروعا بغلاف مالي يناهز 34 مليون درهما لفائدة 47 جماعة سلالية تهم 11 إقليما.

وفي نفس السياق، تم الشروع، خلال سنة 2006، في وضع آليات تفعيل الشراكة بين هذه الوزارة ووكالة التنمية الاجتماعية، بهدف إنجاز برنامج استثماري بقيمة 104 مليون درهما لفائدة 121 جماعة سلالية بكل من أقاليم بني ملال، طنجة، تطوان، فحص أنجرة، المضيق- فنيدق والعرائش.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

في إطار تدعيم الإدارة الترابية بأطر إدارية قادرة على ممارسة مهام السلطة، ودأبا على النهج الذي سطرته الوزارة في خلق دينامية في صفوف رجال السلطة، تم خلال هذه السنة إجراء حركة في صفوف الولاة والعمال. وقد همت هذه التعيينات 27 إطارا من بينهم امرأة تتولى لأول مرة مقاليد الإدارة الترابية في تاريخ المغرب الحديث. وخلال شتنبر الأخير، بادرت الوزارة إلى إجراء حركة في صفوف رجال السلطة. وقد شكلت هذه الحركة التي همت 10 % من مجموع رجال السلطة العاملين بمختلف الوحدات الإدارية للمملكة، مناسبة لترقية 86 رجل سلطة.

كما تم خلال هذه الحركة تعيين خريجي الفوج 41 للسلك العادي لمدرسة استكمال تكوين أطر وزارة الداخلية بالقنيطرة البالغ عددهم 124 الشيء الذي مكن من تغطية مجموع الوحدات الإدارية بعمالات وأقاليم المملكة.

وبرسم الموسم الدراسي الحالي، تم فتح سلك التكوين بمدرسة استكمال تكوين أطر وزارة الداخلية بالقنيطرة، لأول مرة، في وجه العنصر النسوي. وقد تم انتقاء 20 متدربة. وستتمكن المتخرجات من ممارسة مهام السلطة ميدانيا والمساهمة في مسيرة التنمية والرقي بدورهن داخل المجتمع المغربي.

وباعتبار أن التكوين يشكل إحدى الدعائم الأساسية لبناء إدارة حديثة، قامت الوزارة باتخاذ عدة مبادرات تصب في اتجاه إدماج ثقافة التحديث وحقوق الإنسان وانفتاح الإدارة على محيطها، وذلك من خلال المراجعة العامة لمضمون التكوين بمدرسة استكمال تكوين أطر وزارة الداخلية، فضلا عن إبرام اتفاقيتين مع كل من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمدرسة الوطنية للإدارة بباريس.

ومن أجل إعطاء دينامية جديدة للمفتشية العامة للإدارة الترابية، تم إعداد خطة عمل متكاملة ترمي إلى هيكلة هذا المرفق، ودعم قدراته التنظيمية والبشرية من خلال مراجعة نظام التعويضات لهيئة مفتشي الإدارة الترابية، وكذا تنظيم مباراة لتوظيف فوج جديد من مفتشي هذه الهيئة.

إن تأهيل المفتشية العامة للإدارة الترابية سيمكن من تطوير قدراتها في مجال المراقبة والافتحاص، وإصدار ما يلزم من توصيات لتحسين التدبير الإداري والمالي للجماعات المحلية. كما سيمكن من تقديم المساعدة التقنية لها، والرفع من خبرة مواردها البشرية بهدف ترسيخ دعائم الحكامة المحلية، فضلا عن معالجة ما يثبت من خروقات أو اختلالات بإحالة تقارير المفتشية العامة على أنظار المجلس الأعلى للحسابات لتحريك مسطرة المتابعة عند الإقتضاء.

وبغية إرساء أسس إدارة حديثة وفعالة، سواء على المستوى المركزي أو الترابي، عملت هذه الوزارة على بلورة إستراتيجية ترمي إلى:

- عصرنة البنيات والمرافق الإدارية والرفع من مستوى إمكانياتها بهدف تحسين أدائها؛
- مواصلة خطة الاستقلال اللوجيستيكي للعمالات والأقاليم عن الجماعات المحلية؛
- دعم سياسة اللاتمركز لمواكبة تنفيذ برامج القرب والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم إنجاز ما يلي:

- **إنهاء بناء المركب الإداري الجديد بحي الرياض**، بمساحة إجمالية مغطاة تصل إلى 25 ألف متر مربع. وسيحتضن 11 مديرية مركزية تتسع لما يناهز 1.200 موظفا. وسيمكن هذا الإنجاز من توفير ما يعادل نصف النفقات المخصصة حاليا لكراء البنايات الإدارية؛
- **بناء مركز للندوات؛**
- **مواصلة أشغال بناء مركز للأرشيف بمقر الوزارة؛**
- **مواصلة مجهود تشييد المباني الإدارية للإدارة الترابية** حيث تم خلال سنة 2006 إنهاء أشغال بناء مقر إقليم مديونة و الشروع في بناء مقرات عمالات وأقاليم النواصر وسلا والمضيق-الفنيدق. كما أنجزت عدة أعمال همت توسيع البنايات المتواجدة بـ 6 عمالات وأقاليم، بالإضافة إلى إنهاء أشغال البناء ب 9 عمالات وأقاليم.

وبرسم نفس السنة، تم تفويض الإعتمادات للسادة الولاة و العمال من أجل بناء 94 مركز قيادة بغلاف مالي قدره 60 مليون درهما، هذا بالإضافة إلى برمجة تشييد 90 مسكن إداري لفائدة رجال السلطة بغلاف مالي بلغ 56.4 مليون درهما.

وخلال هذه السنة تم تجهيز مختلف المصالح التابعة للمصلحة المركزية بمعدات وأثاث المكتب، واقتناء السيارات النفعية لفائدة رجال السلطة مقابل غلاف مالي يناهز 20 مليون درهما.

وعلى مستوى **عصرنة منظومة التدبير المعلوماتي**، يتم حاليا إعداد ثلاثة أنظمة معلوماتية وهي:

- **النظام المندمج الخاص بتحضير وتسيير ومراقبة تنفيذ الميزانية** بما في ذلك تدبير الصفقات العمومية والاقتناء والمخزون والتموين وتسيير حظيرة السيارات للوزارة؛
- **النظام المندمج لتسيير الممتلكات؛**
- **النظام المندمج لتدبير الموارد البشرية** لتوفير المعطيات ووسائل التتبع وإعداد دليل مرجعي للوظائف والكفاءات بهدف تسهيل اتخاذ القرارات الإستراتيجية في هذا المجال.

وفي إطار **تطوير العمل الاجتماعي**، تم إعداد مشروعي اتفاقيتين لاكتتاب التأمين من أجل الإسعاف الصحي لفائدة موظفي وزارة الداخلية وذوي حقوقهم، وكذا اكتتاب التأمين التكميلي للتغطية الصحية الإجبارية المسيرة من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) بالنسبة للأعوان المرتبين في سلالم الأجور من 1 إلى 9 الذين لا تشملهم هذه التغطية وكذا إعداد اتفاقية اكتتاب التأمين الأساسي والتكميلي للشيوخ والمقدمين القرويين الذين تؤدى رواتبهم بطريقة جزافية ولا تشملهم التغطية الصحية الإجبارية.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

بلغ الغلاف المالي الإجمالي المرصود للميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2007، ما يناهز 11.6 **مليار درهما**، بما في ذلك اعتمادات الإلتزام، موزعا كالتالي:

- **ميزانية التسيير** بمبلغ **9.180** مليون درهما بزيادة 4.1 % مقارنة مع سنة 2006. ويتوزع هذا الغلاف بين اعتمادات الموظفين 7.060 مليون درهما واعتمادات المعدات والنفقات المختلفة 2.120 مليون درهما.
- **ميزانية الاستثمار** بمبلغ: **1.475** مليون درهما، بزيادة 11.65% مقارنة مع سنة 2006.
- **الحسابات الخصوصية** بما يفوق **1.026** مليون درهما موزعة ما بين الصندوق الخاص لتنمية ودعم الوقاية المدنية (180 مليون درهما خصص كليا للاستثمار) وصندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني (10 مليون درهما) والصندوق الخاص لإنجاز برنامج بطائق الهوية الإلكترونية (270 مليون درهما) وأخيرا حساب تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة بمبلغ 566,5 مليون درهما.

وللإشارة، فقد تم خلق حسابات خصوصية جديدة وهي **صندوق التطهير السائل وتحلية المياه العادمة والحساب الخصوصي لمواكبة إصلاح النقل الطرقي الحضري** كما سبقت الإشارة إليه.

وفيما يتعلق **بالمراكز الجهوية للاستثمار**، والتي تعد من ضمن مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد تم تخصيص **63 مليون درهما** للتسيير وتحملات الاستغلال.

ويتضح من خلال هذه الأرقام، أنه إذا ما استثنينا اعتمادات الالتزام وتلك المرصودة للصناديق السالفة الذكر، فإن الغلاف المالي المخصص لوزارة الداخلية برسم سنة 2007، يبلغ ما يناهز **10,4 مليار درهما.**

أما بالنسبة **لإحداث المناصب الجديدة**، فقد بلغت حصة وزارة الداخلية **2000** منصبا يضاف إليها 2.500 منصبا في إطار إعادة توزيع المناصب المالية. وبذلك، سيصل العدد الإجمالي للمناصب إلى 4.500 منصبا.

تلكم حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2007.

وفقنا الله لخدمة هذا الوطن في ظل القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.**

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

جداول تفصيلية وإجمالية حول مشروع ميزانية وزارة الداخلية برسم السنة المالية 2007

جدول مقارن للإعتمادات الممنوحة برسم السنة المالية 2006 و تلك المرصودة برسم السنة المالية 2007 لمختلف المصالح التابعة لوزارة الداخلية (بآلاف الدراهم)

المصالح	المناصب المحدثة		التسيير: معدات ونفقات مختلفة			التجهيز			المجموع	
	2006	2007	إعتمادات 2006	إعتمادات 2007	نسبة الزيادة	إعتمادات 2006	إعتمادات 2007	نسبة الزيادة	مجموع إعتمادات 2007	مجموع الزيادات ل 2007
الإدارة العامة	1350	500	537.808	576.544,6	7.20%	444.903	(1) 523.903	17.75%	1.100.447,6	117.736
مديرية الوقاية المدنية		500	57.193	62.697,2	9.62%	46.500	55.500	19.35%	118.197,2	14.504
مديرية الإنعاش الوطني		-	344.323	344.323	0%	-	-	-	344.323	0
الديوان	-	-	15.500	-	-100%	4.162	4.162	0%	4.162	-15.5
الإدارة العامة للأمن الوطني	3000	400	565.296	618.183,7	9.36%	424.000	451.000	6.36%	1.069.183,7	79.887
المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني	100	200	145.906	160.406	9.94%	37.957	56.957	50.05%	217.363	33.5
المفتشية العامة للقوات المساعدة	250	400	255.793	295.164,5	15.39%	107.000	127.000	18.69%	422.164,5	59.371
المراكز الجهوية للإستثمار	-	-	63.000	63.000	0%	-	-	0%	63.000	0
المجموع	4700	(2)2000	1.984.819	**2.120.319**	6.82%	1.064.522	**1.218.522**	14.46%	**3.338.841**	**289.498**

(1) تشمل هذه الاعتمادات الهبة المسجلة برسم ميزانية الإستثمار الممنوحة للإدارة العامة تتضمن غلافا ماليا قدره 100 مليون درهما مخصصة لبرنامج التطهير

(2) ينضاف إلى هذه المناصب، 2500 منصبا آخرا التي سيتم إحداثها في إطار إعادة إنتشار الموظفين (Redéploiement) وذلك بترخيص من السيد الوزير الأول.

المجموع العام لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية و مرافقها برسم السنة المالية 2007

1. نفقات التسيير

- اعتمادات الموظفين : 000 564 060 7 درهما
- اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة : 000 319 120 2 درهما
- المجموع : 000 883 180 9 درهما

2. نفقات التجهيز

- اعتمادات الأداء : 000 522 218 1 درهما
- اعتمادات الإلتزام : 257.000.000 درهما
- المجموع : 000 522 475 1 درهما

3. المجموع العام

000 905 682 11 درهما ، بالإضافة إلى الإعتمادات المخصصة للصناديق الخاصة التالية:

- الصندوق الخاص لتنمية ودعم الوقاية المدنية (180.000.000 درهما)؛
- صندوق دعم الأمن الوطني (10.000.000درهما)؛
- الصندوق الخاص لإنجاز برنامج بطائق الهوية الإلكترونية (270.000.000 درهما)؛
- حساب تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة : 566.500.000 درهما

1. جدول إجمالي لمصاريف القطاعات التابعة لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2007

الإدارات	الموظفـــون	المعدات والنفقات المختلفة
الإدارة العامـــة	2.435.441.000	576.544.600
الأمن الوطني	2.533.659.000	618.183.700
القوات المساعدة	1.839.732.000	295.164.500
مراقبة التراب الوطني	251.732.000	160.406.000
الإنعاش الوطني	-	344.323.000
الوقاية المدنية	-	62.697.200
الديرو	-	-
المراكز الجهوية للإستثمار	-	63.000.000
مجموع الإعتمادات	**7.060.564.000**	**2.120.319.000**
المجمـــوع العام	**9.180.883.000**	

2. كشف مقارن لإعتمادات ميزانية التسيير

1.2. الموظفـــون

المديريات	الإعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2006	الإعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2007	التغيير	التغيير بالنسبة المئوية
الإدارة العامة، بما فيها الإنعـــاش الوطني ومديرية الـــوقايـــة المدنية	2.527.339.000	2.435.441.000	-91.898.000	-3.64 %
الإدارة العامـــة للأمـــن الوطني	2.357.992.000	2.533.659.000	175.667.000	7.45 %
المديرية العامـــة لمراقبة التراب الوطني	252.221.000	251.732.000	-489.000	-0.19 %
المفتشية العامة للقوات المساعدة	1.716.677.000	1.839.732.000	123.055.000	7.17 %
المجمـــــــــوع	**6.854.229.000**	**7.060.564.000**	**206.335.000**	**3.01 %**

المرافق	عدد المناصب المحدثة	
	ميزانية 2006	ميزانية 2007
الإدارة العامة والوقاية المدنية والإنعاش الوطني	1350 (*)	1000
الإدارة العامة للأمن الوطني	3000	400
المفتشية العامة للقوات المساعدة	250	400
المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني	100	200
المجمـــــــــوع	**4700**	**2000**

(*) تم تخصيص 500 منصبا لفائدة الوقاية المدنية.

المرافق	أجور وتعويضات الموظفين		التغيير 2006/2007
	ميزانية 2006	ميزانية 2007	
الإدارة العامة الوقاية المدنية الإنعاش الوطني	2.527.339.000	2.435.441.000	-91.898.000
الأمن الوطني	2.357.992.000	2.533.659.000	175.667.000
القوات المساعدة	1.716.677.000	1.839.732.000	123.055.000
مراقبة التراب الوطني	252.221.000	251.732.000	-489.000
المجمـــــــوع	**6.854.229.000**	**7.060.564.000**	**206.335.000**

2.2. المعدات و النفقات المختلفة

المديريات	الإعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2006	الإعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2007	التغيير
الإدارة العامـــة	537.808.000	576.544.600	38.736.000
الديرو	15.500.000	0	-15.500.000
الإدارة العامة للأمن الوطني	565.296.000	618.183.700	52.887.700
المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني	145.906.000	160.406.000	14.500.000
المفتشية العامة للقوات المساعدة	255.793.000	295.164.500	39.371.500
مديرية الإنعاش الوطني (*)	344.323.000	344.323.000	0
مديرية الوقاية المدنية	57.193.000	62.697.200	5.504.200
المراكز الجهوية للإستثمار	63.000.000	63.000.000	0
المجمـــــــوع	**1.984.819.000**	**2.120.319.000**	**135.500.000**

3. الإدارة العامة

الأبواب	المادة 0000	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	التغيير
الفصل 1.2.1.1.0.08.000 الموظفون	عدد الموظفين	-		
	الإعتمادات	2.527.339.000	2.435.441.000	-91.898.000
الفصل: 1.2.1.2.0.08.000. المعدات والنفقات المختلفة { الإدارة العامة } (المادة 0000)	تحملات عقارية (ضرائب، أكرية، صيانة)	61.847.000	65.500.000	3.653.000
	رسوم ومستحقات بريد وماء وكهرباء	170.608.000	170.208.000	00.0004
	تأثيث المصالح (مواد وتجهيزات)	51.880.000	66.150.000	14.270.000
	وسائل النقل	51.000.000	53.500.000	2.500.000
	التنقلات	14.200.000	15.700.000	1.500.000
	التعويضات عن التنقل	25.500.000	29.000.000	3.500.000
	أدوات ومعدات معلوماتية واتصالات لاسلكية .	2.970.000	6.386.600	3.416.600
	نفقات مختلفة (لباس، عتاد، دراسات، معلوميات أجهزة)	77.553.000	81.000.000	3.447.000
	مساندة الأعمال الاجتماعية	18.350.000	23.900.000	5.550.000
	التكوين والتدريب	13.900.000	15.100.000	1.200.000
	عمليات انتخابية مساندة الآحزاب السياسية	100.000 50.000.000	100.000 50.000.000	-
مجموع المادة: 0000		**537.808.000**	**576.544.600**	**38.736.600**
المادة 1700	المركز الجهوي للإستثمار	63.000.000	63.000.000	-
المادة 5600	الاتعاش الوطني	344.323.000	344.323.000	-
المادة 6200	الوقاية المدنية	57.193.000	(1)62.697.200	5.504.200
المادة 7000	الديون	15.500.000	0	- 15.500.000
مجموع اعتمادات الإدارة العامة بالنسبة للمعدات و النفقات		**1.017.824.000**	**1.046.564.800**	**28.740.800**

(1) يضم هذا الإعتماد الغلاف المالي المخصص للمركز الوطني لمحاربة الجراد.

(2) مجموع ميزانية التسيير بالنسبة للإدارة العامة برسم السنة المالية 2007 : **3.482.005.800**. درهما.

4. الإدارة العامة للأمـــــن الـــوطنـــي

الأبواب	المادة 3100	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	التغيير
الفصل 1.2.1.1.0.08.000 الموظفون	عدد الموظفين			
	الإعتمادات	2.357.992.000	2.533.659.000	175.667.000
الفصل: 1.2.1.2.0.08.000. المعدات والنفقات المختلفة	تحملات عقارية (ضرائب، أكرية، صيانة)	26.808.900	26.808.900	-
	رسوم ومستحقات بريد وماء وكهرباء	67.127.665	67.127.665	-
	تأثيث المصالح (مواد وتجهيزات)	44.070.000	44.070.000	-
	وسائل النقل	108.600.000	108.600.000	-
	التنقلات	11.750.000	17.250.000	5.500.000
	التعويضات عن التنقل	80.800.000	95.800.000	15.000.000
	نفقات مختلفة (لباس، عتاد، أجهزة)	133.500.000	133.500.000	-
	مساندة الأعمال الإجتماعية	750.000	13.637.700	12.887.700
	التكوين والتدريب	29.374.335	33.874.335	4.500.000
	بطاقة التعريف الوطنية	20.345.100	20.345.100	..
	نفقات خاصة بالأمن الملكي	34.200.000	49.200.000	15.000.000
	الوحدات المختصة	7.970.000	7.970.000	..
	المجمـــوع	**565.296.000**	**618.183.700**	**52.887.700**

مجموع ميزانية التسيير بالنسبة للإدارة العامة للأمن الوطني برسم السنة المالية 2007: **3.151.842.700** درهما.

5. المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني

الأبواب	المادة 3200	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	التغيير
الفصل 1.2.1.1.0.08.000 الموظفون	عدد الموظفين			
	الإعتمادات	252.221.000	251.732.000	-489.000
الفصل: 1.2.1.2.0.08.000 المعدات والنفقات المختلفة	تحملات عقارية (ضرائب، أكرية، صيانة)	8.600.000	8.100.000	- 500.000
	رسوم ومستحقات بريد وماء وكهرباء	21.326.000	21.326.000	-
	تأثيث المصالح (مواد وتجهيزات)	7.460.000	6.960.000	500.000
	وسائل النقل	19.100.000	19.800.000	700.000
	التنقلات والتعويض عنها	9.000.000	9.000.000	-
	نفقات مختلفة	78.220.000	93.020.000	14.800.000
	مساندة الأعمال الاجتماعية	-	-	-
	التكوين والتدريب	2.200.000	2.200.000	-
	المجموع	**145.906.000**	**160.406.000**	**14.500.000**

مجموع ميزانية التسيير بالنسبة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني برسم السنة المالية 2007: **412.138.000** درهـــما.

6. المفتشية العامة للقوات المساعدة

الأبواب	المادة 3300	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	التغيير
الفصل 1.2.1.1.0.08.000 الموظفون	عدد الموظفين	-	-	-
	الإعتمادات	1.716.677.000	1.839.732.000	123.055.0000
الفصل: 1.2.1.2.0.08.000. المعدات والنفقات المختلفة	تحملات عقارية (ضرائب، أكرية، صيانة)	5.758.000	5.824.000	66.000
	رسوم ومستحقات بريد وماء وكهرباء	23.622.000	25.622.000	2.000.000
	تأثيث المصالح	58.936.500	53.424.700	-5.511.800
	وسائل النقل	36.746.500	40.746.500	4.000.000
	النقل و التنقلات والتعويض عنها	36.287.500	40.158.000	3.870.500
	نفقات مختلفة (لباس، عتاد، أجهزة)	88.163.668	111.642.200	23.478.532
	مساندة الأعمال الإجتماعية	2.090.000	13.461.500	11.371.500
	التكوين والتدريب	3.188.832	3.285.600	96.768
	صيانة الوحدات	-	-	-
	علاجات واستشفاءات	1000.000	1000.000	-
المجموع		**255.793.000**	**295.164.500**	**39.371.500**

مجموع ميزانية التسيير بالنسبة للمفتشية العامة للقوات المساعدة برسم السنة المالية 2007: **2.134.896.500** درهما

ميزانية التجهيز

1. نفقات التجهيز

- اعتمادات الأداء : 000 522 218 1 درهما
- اعتمادات الإلتزام : 257.000.000 درهما
- المجموع : 000 522 475 1 درهما

وقد وزعت هذه الإعتمادات كما هو مبين في الجدول التالي:

المصـــــالـــــح	اعتمادات الأداء 2007	اعتمادات الإلتزام لسنة 2007 وما يليها
الإدارة العامة.(1)	523.903.000	146.000.000
الإدارة العامة للأمن الوطني(2)	451.000.000	73.000.000
المفتشية العامة للقوات المساعدة	127.000.000	15.000.000
المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني	56.957.000	11.000.000
الديـــــرو	4.162.000	-
مديرية الوقاية المدنية–	55.500.000	12.000.000
مديرية الإنعاش الوطني	-	-
المجمـــــــوع	**1.218.522.000**	**257.000.000**

(1) يشمل هذا الاعتماد كذلك غلافا ماليا يقدر بـــ 100.000.000 درهما سيخصص لبرنامج التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة.

(2) يشمل هذا الاعتماد كذلك غلافا مالي يقدر ب 167.489.000 درهما سيتم تحويله لفائدة الحساب الخاص بالبطاقة الوطنية البيومترية .

2. كشف مقارن لميزانية الاستثمار خلال سنتي 2006 و 2007

المرافق	اعتمادات الأداء برسم السنة المالية 2006	اعتمادات الأداء برسم السنة المالية2007	التغيير	النسبة المئوية
الإدارة العامة للأمن الوطني	[1]424.000.000	451.000.000	27.000.000	6.37%
المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني	37.957.000	56.957.000	19.000.000	50.06%
المفتشية العامة للقوات المساعدة	107.000.000	127.000.000	20.000.000	18.69%
مديرية الوقاية المدنية	46.500.000	55.500.000	9.000.000	19.35%
الإدارة العامة	[2] 444.903.000	523.903.000	79.000.000	17.76%
الديرو	4.162.000	4.162.000	0	0%
المجمـــــــوع	**1.064.522.000**	**1.218.522.000**	**154.000.000**	**14.46%**

(1) يشمل هذا الاعتماد كذلك غلافا ماليا يقدر ب **167.489.000** درهما سيتم تمويله لفائدة الحساب الخاص بالبطاقة الوطنية البيومترية

(2) يشمل هذا الاعتماد كذلك غلافا ماليا يقدر بـ **100.000.000** درهما سيخصص لبرنامج التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة

3. الإدارة العامة

بيان المصالح والنفقات	اعتمادات الأداء 2007	اعتمادات الإلتزام لسنة 2007 وما يليها
الإدارة العامة (المادة 6600) ■ بناء وتجهيز المصلحة المركزية شراء الأراضي، بناء المكاتب الإدارية، أشغال التهيئة والإقامة، اقتناء تجهيزات الإتصال اللاسلكي، شراء معدات تقنية ومعلوماتية، أشغال الصيانة، دراسات تتعلق بالبناء، شراء السيارات، صيانة وحفظ الأرشيف	134.203.000	25.000.000
■ بناء وتجهيز مقار العمالات والأقاليم تشييد البنايات الإدارية، اقتناء الأثاث تجهيز المكاتب، أشغال التهيئة والإقامة، شراء المعدات المعلوماتية والتقنية ودراسات، إقتناء تجهيزات الإتصال اللاسلكي	107.700.000	41.500.000
■ بناء وتجهيز مراكز القيادة بناء البنايات الإدارية، أشغال التهيئة والإقامة، اقتناء تجهيزات المكاتب، دراسات	101.500.000	43.500.000
■ بناء وتجهيز المساكن الإدارية بناء المنازل الإدارية، أشغال التهيئة والإقامة، اقتناء المعدات والأثاث، دراسات.	76.200.000	36.000.000
■ توسيع وتجهيز مدرسة استكمال تكوين الأطر بالقنيطرة	4.300.000	-
مجموع المادة 6600	(*)423.903.000	146.000.000
الوقاية المدنية (المادة 6200) ■ بناء وتجهيز ■ بناء وتجهيز المركز الوطني لمكافحة الجراد	55.500.000	12.000 000
مجموع المادة 6200	55.500.000	12.000.000
الديرو (المادة 7000)	4.162.000	-
المجمـــــــوع	**483.565.000**	**158.000.000**

(*) بالإضافة إلى **100.000.000** د رهما المخصصة لفائدة الحساب الخاص بالتطهير و تصفية المياه المستعملة.

4. الإدارة العامة للأمـــــن الـــوطنـــي

بيان المصالح والنفقات	اعتمادات الأداء 2007	اعتمادات الإلتزام لسنة 2007 وما يليها
• تشييد البنايات	99.550.000	63.000.000
ولاية الشرطة بالبيضاء ومختبر علمي للشرطة		
• نظام الإعانة للمرور في الوسط الحضري تهيئة وإقامة العتاد التقني	7.500.000	10.000.000
• شبكة الإرسال تهيئة و إقامة عتاد الإرسال	51.050.000	-
• تجهيز مصالح الشرطة معدات مختلفة و وسائل النقل	77.411.000	-
• عملية بطاقة التعريف الوطنية عتاد معلوماتي ودفع للحساب الخاص بالبطاقة الوطنية البيومترية	167.489.000	-
• تجديد وتمديد النظام المعلومياتي للإدارة العامة للأمن الوطني عتاد معلوماتي	4.000.000	-
• شرطة القرب معدات مختلفة و وسائل النقل	44.000.000	
المجمـــــوع	**451.000.000**	**73.000.000**

5. المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني

بيان المصالح والنفقـــــات	اعتمادات الأداء 2007	اعتمادات الإلتزام لسنة 2007 وما يليها
بناء وتجهيز		
دراسات مرتبطة بتشييد المباني	1.500.000	1.000.000
تشييد المباني الإدارية	26.000.000	4.000.000
شراء عتاد وأثاث المكتب	1.000.000	1.000.000
اقتناء وسائل النقل	13.000.000	-
شراء عتاد معلومياتي	11.000.000	4.000.000
لوازم للعتاد التقني والمعلومياتي	4.457.000	1.000.000
المجمـــــوع	**56.957.000**	**11.000.000**

6. المفتشية العامة للقوات المساعدة

بيان المصالح والنفقـــــات	اعتمادات الأداء 2007	اعتمادات الإلتزام لسنة 2007 وما يليها
بناء وتجهيز المصلحة المركزية	76.200.000	-
بناء وتجهيز الثكنات	50.800.000	15.000.000
المجمـــــوع	**127.000.000**	**15.000.000**